

Distr.: General
11 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	 لحة عامة عن الإقليم
٥	 أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٦	 ثانياً - الميزانية
٧	 ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
٧	 ألف - نظرة عامة
٧	 باء - الخدمات المالية
٨	 جيم - السياحة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الدولة القائمة بالإدارة أحالت هذه المعلومات في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على العنوان الشبكي:

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

060315 030315 15-01857 (A)



الصفحة

٨		دال - الزراعة ومصائد الأسماك
٨		هاء - الاتصالات والهياكل الأساسية
٩		رابعاً - الأحوال الاجتماعية
٩		ألف - العمل والمهجرة
١٠		باء - التعليم
١١		جيم - الصحة العامة
١٢		دال - الجريمة والسلامة العامة
١٢		هاء - حقوق الإنسان
١٣		خامساً - البيئة
١٤		سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٥		سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل
١٥		ألف - موقف حكومة الإقليم
١٥		باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٦		ثامناً - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن البريطانية هي بموجب ميثاق الأمم المتحدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم جون إس. دنكان (آب/أغسطس ٢٠١٤).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد حوالي ١٠٠ كم إلى الشرق من بورتوريكو وعلى بعد ٢٥ كم من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، ويضم مجموعة مؤلفة من قرابة ٥٠ من الجزر والجزيرات وجزيرات الشعاب المرجانية المنخفضة التي تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلًا. ومن بين جزر الإقليم هذه هناك ٢٠ جزيرة مأهولة. أما الجزر الرئيسية فهي تورتولا، وفرجن غوردا، وأنغادا، وخوست فان دايلك.

مساحة الأرض: ١٥٣ كم^٢.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١١٧ ٨٠ كم^٢.

عدد السكان: ٢٨ ٠٥٤ نسمة (تعداد عام ٢٠١٠)، من بينهم ٣٩ في المائة من المواطنين، أو "أبناء الإقليم". أما الأغلبية العظمى من السكان "غير أبناء الإقليم" فهم من بلدان أخرى في المنطقة، وأمريكا الشمالية، وأوروبا.

العمر المتوقع عند الولادة: ٧٨,٣ سنة (الرجال: ٧٧ سنة والنساء: ٧٩,٧ سنة (تقديرات عام ٢٠١٤)).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: رود تاون، تقع في جزيرة تورتولا، كبرى الجزر.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء دانيال أورلاندو سميث.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي الوطني؛ وحزب جزر فرجن.

الانتخابات: أُجريت آخر مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الهيئة التشريعية: مجلس نواب واحد يضم ١٥ عضواً.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد: ٣١ ٣٠٠ دولار (تقديرات عام ٢٠١٣).

الاقتصاد: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية (كاريكوم).

معدل البطالة: ٢,٨ في المائة (تعداد عام ٢٠١٠).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لحظة تاريخية: كان الأراواك والكاريب أول السكان المعروفين للإقليم، وهما من الشعوب الأصلية في المنطقة. وقد أنشأ الهولنديون أول مستوطنة أوروبية دائمة في الجزر في عام ١٦٤٨. وفي عام ١٦٦٦، بسط مزارعون بريطانيون سيطرتهم على الجزر وحصل الإقليم على مركز المستعمرة البريطانية.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - بموجب مرسوم إصدار دستور جزر فرجن لعام ٢٠٠٧، يعين التاج البريطاني حاكما يضطلع بمسؤوليات الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، والخدمة العامة، وإدارة المحاكم. وفي مجالي الأمن الداخلي والشؤون الخارجية، ينص الدستور على أن تكون لحكومة الإقليم مساهمات رسمية. ويحتفظ التاج البريطاني بسلطة سن قوانين تتعلق بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جزر فرجن البريطانية. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، تتمتع جزر فرجن البريطانية بصلاحيات التفاوض على إبرام معاهدات في مجالات معينة منها بعض المسائل المالية الخارجية.

٢ - وأدى اعتماد دستور عام ٢٠٠٧ إلى بدء العمل بحكومة ذات طابع وزاري. ويتألف مجلس الوزراء من رئيس للوزراء يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين لمجلس النواب؛ وأربعة وزراء آخرين يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء؛ وعضو واحد بحكم منصبه هو المدعي العام. ويحضر الحاكم اجتماعات مجلس الوزراء ويرأسها. وتقوم اللجنة التوجيهية لمجلس الوزراء، التي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء، بالاتفاق على جدول الأعمال. ويتألف مجلس النواب من رئيس للمجلس والمدعي العام (بحكم منصبه) و ١٣ عضوا منتخبا (٩ أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و ٤ أعضاء يمثلون الإقليم ككل).

٣ - وتجري الانتخابات العامة وجوبا مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون على أساس الأغلبية البسيطة. ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن ١٨ سنة وأن تكون لهم صفة "ابن الإقليم". وتمنح هذه الصفة لصاحبها الحق في العمل من دون تصريح وحق التصويت. وعلى المستوى العملي، يجب على الشخص أن يقيم إقامة متواصلة في الإقليم لمدة ٢٠ سنة قبل أن يحق له طلب الحصول على الإقامة الدائمة، وعلى صفة ابن الإقليم في وقت لاحق. وفي الانتخابات العامة التي أجريت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فاز الحزب الديمقراطي الوطني بأغلبية المقاعد، وتحديداً بتسعة مقاعد من أصل ١٣ مقعداً، وكان يشكل حزب المعارضة في ذلك الحين. وأصبح زعيم الحزب، دانيال أورلاندو سميث، رئيس الوزراء الجديد. وفاز حزب جزر فرجن بالمقاعد الأربعة المتبقية.

٤ - ويتألف القانون الساري في جزر فرجن البريطانية من القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تُسن محليا، والتشريعات المتعلقة بالمستعمرات. وتتولى إقامة العدل المحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي التي يوجد مقرها في سانت لوسيا، وهي تتألف من محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يُوجد ثلاثة قضاة

مقيمين تابعين لمحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف زائرة تعقد جلساتها في الإقليم مرتين سنوياً، تتألف من رئيس قضاة المحكمة واثنتين من قضاة الاستئناف. وهناك أيضاً محكمة صلح ابتدائية تبتّ في قضايا مدنية وجنائية محددة، وكذلك محكمة للأحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ومجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية هو محكمة الاستئناف النهائية. وينص قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية "للمواطني الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار".

٥ - وكما ورد في تقارير سابقة، ذكر ممثل جزر فرجن البريطانية في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في كيتو في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ أن موقف الإقليم يتمثل في الحفاظ على علاقته الحالية مع الدولة القائمة بالإدارة، المؤسسة على الاحترام المتبادل والشاركة المسؤولة، في الوقت الذي يواصل فيه الإقليم نموه. وعلاوة على ذلك، وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في كيتو في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، قال ممثل جزر فرجن البريطانية إنه يرى أن لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ينبغي أن تضع أهدافاً محددة قابلة للتطبيق، مع مراعاة خصوصيات كل إقليم، من أجل مواصلة النهوض بعملية إنهاء الاستعمار في جميع الأقاليم.

ثانياً - الميزانية

٦ - وفقاً لما أفادت به حكومة جزر فرجن البريطانية، بلغت النفقات المقدّرة للإقليم لعام ٢٠١٤ حوالي ٢٤٦,٨ مليون دولار، وبلغت الإيرادات المقدّرة حوالي ٣٠٢,٣ مليون دولار.

٧ - ويجبي الإقليم رسوم الطابع المفروضة على بعض المعاملات وضرائب تفرض على العقارات وعلى الأجور يسددها أرباب العمل؛ ولكن لا توجد في جزر فرجن البريطانية ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب على البضائع والخدمات وضريبة الدخل هي صفر في المائة. وأشار في تقرير المعهد الدولي لبحوث التعليم الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بالنيابة عن مجلس النقابات العالمية، والمعنون "نظم الضرائب العالمية المفروضة على الشركات والموارد اللازمة للخدمات العامة ذات النوعية"، إلى أن جزر فرجن البريطانية هي إحدى الولايات التي تفرض ضرائب منخفضة جداً.

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - نظرة عامة

٨ - وفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تتمثل الركيزتان الأساسيتان اللتان يقوم عليهما الإقليم في السياحة والخدمات المالية الخارجية، وهما تسهيمان معا بما يربو على نصف الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي التقديري لعام ٢٠١٣ مبلغا قدره ٩١٥,٦ مليون دولار، مما يشير إلى نمو إسمي بنسبة ٠,٦٨ في المائة زيادة على الرقم المسجل في عام ٢٠١٢ وقدره ٩٠٩,٤ ملايين دولار. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٤ زيادة على تقديرات عام ٢٠١٣، بسبب النمو في السياحة والبناء والاتصالات والعقارات وخدمات التأجير وقطاع الأعمال التجارية. وتتألف الواردات أساسا من الأغذية والآلات والوقود.

باء - الخدمات المالية

٩ - وفقا للبيانات التي نشرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ٢٠١٤، ازدادت في عام ٢٠١٣ التدفقات الوافدة إلى الإقليم من الاستثمار المباشر الأجنبي بنسبة ٢٧,٧ في المائة مقارنة بما كان عليه الحال في عام ٢٠١٢، إذ بلغ مجموعها ٩٢ بليون دولار.

١٠ - ووفقا للبيانات الصادرة عن مؤسسة أوكسفورد أناليتيكا، حقق الإقليم في تموز/يوليه ٢٠١٢ حصة نسبتها ٤٥ في المائة من السوق الدولية للشركات التجارية. وتشير مصادر حكومية إلى أن ٨٨٢ ٤٥٩ شركة دولية كانت نشطة في عام ٢٠١٣. وتشكل رسوم تسجيل الشركات الدولية مصدرا رئيسيا من مصادر دخل حكومة الإقليم.

١١ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وقعت حكومة الإقليم اتفاقا مع الولايات المتحدة الأمريكية لتسليمها معلومات الملكية فيما يتعلق بأصحاب الحسابات المالية في الإقليم، وهو ما يتوقع أن ييسر امتثال الشركات المسجلة في الإقليم قانون الولايات المتحدة بشأن الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية.

١٢ - ووقع الإقليم حتى تاريخه ٢٧ اتفاقا متعلقا بتبادل المعلومات الضريبية، بما في ذلك مع المملكة المتحدة.

جيم - السياحة

١٣ - وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، واصل قطاع السياحة في جزر فرجن البريطانية جهوده الرامية إلى اجتذاب المسافرين القادرين على الإنفاق بسخاء. وتفيد البيانات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة أن أكثر من ٧٤٢ ٠٠٠ سائح زاروا الإقليم في عام ٢٠١٣، منهم نحو ٣٦٧ ٠٠٠ سائح على متن السفن السياحية، و ٣٦٦ ٠٠٠ زائر قدموا للمبيت ليلة واحدة، و ٨٠٠ زائر آخرين. وعانى الإقليم انخفاضاً بنسبة ١,٥ في المائة في عدد الزائرين مقارنة بالأرقام المسجلة في عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك أساساً إلى الركود الاقتصادي العالمي، ولكنه سجل نمواً بنسبة ٤,٢ في المائة في عدد الزائرين بقصد المبيت ليلة واحدة. ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، قدرت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ بمبلغ ٢٧٧,٩ مليون دولار، وهو ما يمثل ٣٥ في المائة من التقدير الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد الوظائف التي أتاحها قطاع السياحة حوالي ٣ ٤٠٠ وظيفة، وهو ما يمثل ١٨,٦ في المائة من مجموع العمالة في عام ٢٠١٢.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

١٤ - تمثل الزراعة وصيد الأسماك حوالي ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم، ويبنى معظم الاحتياجات الغذائية عن طريق الواردات. وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة قرابة ٨٠٠ هكتار وهناك ٤ ٠٠٠ هكتار من الأراضي المخصصة للمراعي. والفواكه والخضار هي المحاصيل الرئيسية، وهي تنتج للاستهلاك المحلي وللتصدير إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

١٥ - وفي الإقليم، يحكم قانون مصائد الأسماك لعام ١٩٩٧ وأنظمة مصائد الأسماك لعام ٢٠٠٣ المصائد التجارية والترفيهية الصغيرة الحجم التي تغذي السوق المحلية بشكل رئيسي.

هاء - الاتصالات والهياكل الأساسية

١٦ - يوجد في جزر فرجن البريطانية شبكة من الطرق المعبدة يبلغ طولها أكثر من ٢٠٠ كم. وتواصل الحكومة تحسين الهياكل الأساسية للطرق وتوسيع شبكة الطرق. وكما ورد في تقارير سابقة، استمر مشروع قرض إصلاح الهياكل الأساسية، وهو المشروع المشترك بين حكومة الإقليم ومصرف التنمية الكاريبي، في دعم تنفيذ أعمال إصلاح الطرق والجسور وتحسين تصريف المياه في المناطق المعرضة للفيضانات.

١٧ - وهناك ثلاثة مطارات دولية، تستخدمها ١٥ شركة خطوط جوية. وتعمل خدمات الشحن المباشر بالسفن انطلاقاً من المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة. ويوجد في رود تاون مرفأً أنشئ في منطقة عميقة المياه. وهناك عبّارات تقدم خدمات للنقل المنتظم بين تورتولا وبعض الجزر الأخرى وبينها وبين سان توماس في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

١٨ - والتخطيط العمراني في جزر فرجن البريطانية محكوم بقانون التخطيط العمراني لعام ٢٠٠٤، الذي يقتضي الحصول على موافقة هيئة التخطيط العمراني على كل المشاريع العمرانية في الإقليم. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تسعى حكومة الإقليم إلى وضع أنظمة لتحل محل المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم الأراضي لأغراض البناء لعام ١٩٧٢ ومعالجة مسائل إجراءات تقييم الأثر البيئي، وتنظيم تقسيم الأراضي، والحفاظ على المباني والمواقع.

١٩ - وتفيد التقارير أن تورتولا هي الجزيرة الوحيدة في الإقليم التي يوجد فيها شبكة عامة للصرف الصحي، وإن كانت لا تغطي الجزيرة برمتها. وتفيد التقارير أيضاً أن عدداً من الجزر يعاني من نقص مياه الشرب، رغم البدء بإزالة ملوحة المياه في الثمانينات من القرن الماضي. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع إنفاق أكثر من ٨ ملايين دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ لتمديد أنابيب للمياه والصرف الصحي من أجل تحسين شبكات المياه والصرف الصحي في الإقليم.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل والهجرة

٢٠ - تشهد جزر فرجن البريطانية، منذ عام ٢٠٠٩، انخفاضاً وسطياً قدره ١,٥ في المائة في سكانها العاملين. وفي عام ٢٠١١، بلغ عدد السكان العاملين في الإقليم ١٨ ١٩٨ شخصاً، منهم ٢٧,٦ في المائة من العمال المحليين و ٦٦,٩ في المائة من العمال الوافدين. ولم تحدد طبيعة نسبة الـ ٥,٥ في المائة المتبقية.

٢١ - وتشكل حكومة الإقليم وكيانات الخدمات المالية وتجارة الجملة والتجزئة وقطاعاً السياحة والبناء أرباب العمل الرئيسيين. وفي المتوسط، بلغ دخل الموظف في الإقليم ٢٥ ٢٩٦ دولاراً في عام ٢٠١١. واستناداً إلى تعريف حكومة جزر فرجن البريطانية

للمشاريع التجارية الصغيرة (سبع موظفين أو أقل)، توفر هذه المشاريع نحو ٢٠ في المائة من الوظائف في الإقليم.

٢٢ - وبلغ مجموع معدل البطالة المسجل ٢,٨ في المائة في تعداد عام ٢٠١٠. ولا تزال مبادرة الحكومة لخدمات توظيف الشباب جارية ويتواصل من خلالها بذل الجهود لتسجيل الشباب العاطلين عن العمل وتوفير التدريب الأساسي لشغل الوظائف ومهارات الاستعداد لها. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، دُرّب في إطار المبادرة أكثر من ٦٠٠ شاب، التحق منهم ٢٠٠ شاب بوظائف.

٢٣ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أعلنت حكومة الإقليم عن تشكيل لجنة للنظر في آثار رفع الحد الأدنى للأجور، التي ظل عند ٤ دولارات في الساعة منذ عام ١٩٩٩.

٢٤ - وتمنح حكومة الإقليم إعفاءات من تصاريح العمل على أساس الالتحاق بالنظام المدرسي (الدخول في المرحلة الابتدائية وإتمام المرحلة الثانوية)، أو الزواج من أحد أبناء الإقليم لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو الإقامة في إقليم جزر فرجن البريطانية لمدة ٢٠ سنة أو أكثر على أن يقدم الشخص ما يثبت حسن السيرة والسلوك ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يُنظر في عدد الإعفاءات الممنوحة على أساس سنوي.

باء - التعليم

٢٥ - يسترشد النظام التعليمي في الإقليم بقانون التعليم لعام ٢٠١٤ والتعديل المدخل عليه. ومن المتوقع أن توفر الأنظمة التي يتضمنها هذا القانون التوجيه اللازم لنظام التعليم وأصحاب المصلحة فيه فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والخدمات ورصد تنفيذ برامج التعليم المدارة في إطار هذا القانون، وسير الإشراف على المدارس، بما يشمل التحقيق في الشكاوى بناء على طلب الجمهور.

٢٦ - ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يوجد في الإقليم ١٤ مدرسة ابتدائية عامة و ٤ مدارس ثانوية عامة، بالإضافة إلى مدرسة عامة لمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي ومركزا تعليميا عاما خاصا بالأطفال ذوي الإعاقة. ويوجد أيضا عدد من المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة.

٢٧ - والتعليم الابتدائي والثانوي مجانيان وإلزاميان للأطفال من سن الخامسة وحتى سن السابعة عشرة. وفي عام ٢٠١٤، افتتحت مدرسة جزر فرجن للدراسات التقنية، حيث تتمثل مهمتها في توفير إمكانية الحصول على التعليم والتدريب في المجالات المهنية والتقنية في

المرحلة الثانوية بما يتسق مع المعايير الإقليمية والدولية. وتوفر المدرسة اختصاصات من قبيل البناء، وميكانيك السيارات، والضيافة، وخدمات المطاعم، وفن التجميل، والتدبير المنزلي.

٢٨ - ويوفّر التعليم العالي مجانا لسكان جزر فرجن في المعهد المتوسط المحلي (معهد إتش. إل. ستاوت المتوسط)، الذي له فرعان في جزيرتي تورتولا وفيرجن غوردا. ويتعاون المعهد المتوسط أيضا مع عدة جامعات خارج جزر فرجن توفر برامج بمستوى درجة الإجازة. ويستفيد الطلاب من مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية من المساواة في دفع رسوم التعليم مع الطالب المحلي في الجامعات البريطانية. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر الاتحاد الأوروبي إمكانية الحصول على مساعدة من جهات منها صناديق الاتحاد الأوروبي المتناظرة، من قبيل الصناديق المختصة بالتعليم العالي والتعليم المهني.

جيم - الصحة العامة

٢٩ - وفقا للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، يتسم معدل وفيات الرضع بالانخفاض، في حين يتسم العمر المتوقع بالارتفاع، حيث يبلغ حوالي ٨٠ سنة. وأنشئت هيئة الخدمات الصحية في الإقليم في عام ٢٠٠٥، وهي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، لتتولى إدارة جميع خدمات تقديم الرعاية الصحية العامة بالنيابة عن وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية.

٣٠ - ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، جرى الانتهاء من وضع تصميم لبرنامج وطني للتأمين الصحي يتوقع أن يجري العمل به في الربع الثاني من عام ٢٠١٥، على أن تديره شعبة جديدة في مجلس الضمان الاجتماعي.

٣١ - وبمساعدة من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، أجري استعراض لنظام الصحة العقلية في الإقليم في ضوء التطورات الحديثة في مجال الطب النفسي والتعهدات والالتزامات الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، أقرت سياسة جديدة للصحة العقلية وكذلك قانون الصحة العقلية في عام ٢٠١٤.

٣٢ - ويستمر الإقليم في تحديد جميع المصادر المتاحة لتقديم المساعدة والاستفادة منها، ولا سيما من المنظمات الصحية الإقليمية والعالمية من قبيل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ووكالات الأمم المتحدة، وتقاسم أفضل الممارسات بشأن الاستراتيجيات والعمليات الصحية، مع التركيز بشكل خاص على الوقاية من الأمراض غير المعدية وعلاج المصابين بها وتقديم الرعاية لهم.

دال - الجريمة والسلامة العامة

٣٣ - وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تناقص المعدل العام للجرائم المبلغ عنها في السنوات الأربع الماضية وكانت جريمة واحدة تقريبا من كل أربع من جميع الجرائم المبلغ عنها حادثة منزلية. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت التحسينات المدخلة على أسلوب التعامل مع أدلة البحث الجنائي في رفع معدل الاحتجاز، الذي بلغ ٤٨ في المائة لجميع الجرائم المبلغ عنها. وتواصل قوة الشرطة الملكية لجزر فرجن العمل من أجل زيادة إدماج وإشراك المجتمع المحلي في عملها من خلال قيامها بدوريات لخنفر الأحياء، كما تواصل استكشاف السبل الكفيلة بتحسين السلامة العامة، بطرق منها على سبيل المثال سن تشريعات من أجل استحداث خطة لنصب كاميرات للسلامة العامة وإنشاء نظام للتعريف بالجرائم عن طريق علامات كهربائية. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم أفراد شرطة سابقون من المملكة المتحدة بتقديم المساعدة إلى نظرائهم المحليين في بناء القدرات وتعزيز المهارات اللازمة في مسرح الجريمة والتحقيقات المالية والتحقيقات في جرائم القتل والعمليات السرية واستخبارات القوة.

هاء - حقوق الإنسان

٣٤ - أصبحت الاتفاقيات الدولية والأوروبية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان تشمل جزر فرجن البريطانية. ويكرس الفصل ٢ من دستور عام ٢٠٠٧ الحقوق والحريات الأساسية الخاصة بالفرد وينص على إنشاء لجنة معنية بحقوق الإنسان بموجب القانون. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، عُرض على مجلس النواب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ مشروع قانون معنون "قانون اللجنة المعنية بحقوق الإنسان". ويشمل بعض صلاحيات وواجبات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المقرر إنشاؤها تثقيف الجمهور بشأن الحقوق والحريات المنصوص عليها في دستور عام ٢٠٠٧ وتلك المتعلقة بالصكوك أو الأنشطة الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويشمل بعض صلاحيات وواجبات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التي يعتزم إنشاؤها تثقيف الجمهور بشأن الحقوق والحريات المنصوص عليها في دستور عام ٢٠٠٧ والحقوق والحريات المتعلقة بالصكوك أو الأنشطة الدولية الأخرى في مجال حقوق الإنسان. ويواصل النظام القضائي النظر في المسائل المعروضة عليه على أساس وقوع انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان.

٣٥ - ووفقا للمعلومات الواردة في تقرير وزارة الخارجية والكونولث لعام ٢٠١٣: حقوق الإنسان والديمقراطية، تقع المسؤولية عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كل إقليم على عاتق حكومة الإقليم في المقام الأول، في حين تضطلع حكومة المملكة المتحدة بالمسؤولية

أساساً عن ضمان وفاء الأقاليم بالتزاماتها الناشئة عن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي شملتها.

٣٦ - ووضعت أول سياسة وطنية للعدالة والمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١١ بأهداف منها تثقيف الجمهور وتغيير مواقفه بشأن أدوار ومسؤوليات الجنسين، ووضع استراتيجيات جديدة للقضاء على العنف العائلي والأشكال الأخرى من العنف والتمييز الجنسانيين في الإقليم.

خامساً - البيئة

٣٧ - انضمت جزر فرجن البريطانية إلى عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف من بينها اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة.

٣٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، قدمت المملكة المتحدة تقريرها الوطني الخامس إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. ويتضمن التقرير معلومات ذات صلة بأقاليم ما وراء البحار التي شملتها الاتفاقية، وهي جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجبل طارق وسانت هيلانة وأسنسيون وتريستان دا كونا.

٣٩ - وفي أيار/مايو ٢٠١٤، أقرت حكومة الإقليم تشريعاً يقضي بإنشاء محمية دائمة لسمك القرش في مياهها وحظر الصيد التجاري لجميع أنواع سمك القرش والشفنين البحري في جميع أنحاء منطقتها الاقتصادية الخالصة. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أجريت مشاورات عامة في عام ٢٠١٤ لإنشاء خمس مناطق ساحلية وبحرية محمية جديدة.

٤٠ - ووضعت استراتيجية المملكة المتحدة للتنوع البيولوجي في أقاليم ما وراء البحار لاستعمالها كأداة رئيسية لتمكين حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار من الوفاء بالتزامات الدولية فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، نشر تقرير عن الأنشطة الجارية والمقررة التي تتلقى الدعم من وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية ووزارة الخارجية والكونغرس ووزارة التنمية الدولية في حكومة المملكة المتحدة، وكذلك من اللجنة المشتركة لحفظ الطبيعة، وهي الجهة الاستشارية القانونية المعتمدة لدى الحكومة. وغطى التقرير، في جملة أمور، أنشطة جرى الاضطلاع بها في أنغويلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند

(مالفيناس)^(١)، وجبل طارق، ومونتسيرات، وبيتكيرن، وسانت هيلانة، وجزر تركس وكايكوس.

٤١ - واجتمع وزراء البيئة في الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي (التي تشكل جزر فرجن البريطانية عضوا منتسبا فيها) في رود تاون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حيث تناولوا مواضيع من قبيل إدارة المحيطات والطاقة وتغير المناخ، إضافة إلى عدد آخر من مسائل السياسات العامة الهامة ذات الصلة بالكوارث الطبيعية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٢ - جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٤٣ - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية (كاريكوم)، والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة دول شرق الكاريبي وهو كذلك عضو مقترح في مصرف التنمية الكاريبي.

٤٤ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، استضاف الإقليم الاجتماع السادس للمجلس المشترك بين إقليمي جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تناول المصالح والتحديات المشتركة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. وشملت المواضيع التي جرى تناولها في الاجتماع إنفاذ القانون؛ واستعمال القوارب للترفيه ورياضة الصيد؛ والتعاون في مجالات السياحة والطاقة والخدمات؛ والثقافات؛ والتعليم.

٤٥ - وجزر فرجن البريطانية بوصفها من أقاليم المملكة المتحدة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي دون أن تكون جزءا منه. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح الإقليم شريكا بموجب القرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٣ بشأن تنسيب بلدان وأقاليم ما وراء البحار إلى الاتحاد الأوروبي والذي تم اعتماده لعدة أسباب منها الابتعاد عن نهج تقليدي في التعاون الإنمائي والتوجه نحو شراكة ندية تعزز التنمية المستدامة، إضافة إلى القيم والمعايير التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في العالم. وفي عام ٢٠١٤، تولت جزر فرجن البريطانية رئاسة رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار التابعة للاتحاد الأوروبي.

(١) ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٦ - يُبين في الفرع الأول أعلاه موقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٧ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان في الجلسة الخامسة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، بيّن فيه أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها فيما وراء البحار عصرية وتقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تحديد ما إذا كان سيبقى بريطانيا. وحيثما اختار شعب الإقليم أن يظل بريطانيا، تحافظ المملكة المتحدة على هذه العلاقة الخاصة وتعمّقها.

٤٨ - ومضى يقول إنه منذ إصدار حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتاباً أبيض بعنوان أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة، عملت المملكة المتحدة مع الأقاليم عن كثب لمواصلة تنمية هذه الشراكة. وتقع على عاتق حكومة بلده المسؤولية الأساسية عن ضمان الأمن والحكم الرشيد في أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار. وقد قامت المملكة المتحدة برفع مستوى الاجتماع السنوي مع قادة الأقاليم ليصبح مجلساً وزارياً مشتركاً، وأناطت به ولاية واضحة لقيادة أعمال استعراض وتنفيذ الاستراتيجية والالتزامات الواردة في الكتاب الأبيض.

٤٩ - وفي الاجتماع الثالث للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اتفق قادة المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار على بيان تضمن الفقرة التالية التي تبين الموقف المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار فيما يتصل بتقرير المصير:

ولشعوب جميع الأقاليم الحق في تقرير المصير. وبالنسبة للأقاليم التي تضم سكاناً مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب الإقليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم الطلبات المتعلقة بذلك. وحكومات الأقاليم مسؤولة سياسياً أمام الهيئات التشريعية فيها عن ممارسة السياسات العامة في المجالات المفوضة بها. وسوف نواصل العمل معاً من أجل إقامة

مؤسسات حكومية وديمقراطية تتيح تمتع الأقاليم بأكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي، بما يتواءم مع التزامات المملكة المتحدة فيما يتعلق بمسؤولياتها السيادية.

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٥٠ - اتخذت الجمعية العامة، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، القرارين ١٠٥/٦٩ ألف وباء دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٤ (A/69/23) والتوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. ويتناول الفرع الرابع من القرار ١٠٥/٦٩ بقاء جزر فرجن البريطانية. ونص ذلك الجزء من القرار على أن الجمعية العامة:

(أ) أشارت إلى دستور جزر فرجن البريطانية الصادر عام ٢٠٠٧، وأكدت أهمية استمرار المناقشات بشأن المسائل الدستورية، من أجل منح مسؤولية أكبر للحكومة الإقليمية بهدف تطبيق الدستور تطبيقاً فعالاً ورفع مستويات التعليم المتصل بالمسائل الدستورية؛

(ب) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(ج) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(د) لاحظت عقد اجتماع مجلس جزر فرجن المشترك بين الإقليم وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٢.